

المحاضرة السابعة: النظام المالي والتجاري في الإتحاد الأوروبي

يمثل الإتحاد الأوروبي النموذج الأرقى في درجة التكامل والتكامل بين دول مختلفة، حيث منذ الخمسينيات من القرن الماضي والدول الأوروبية المختلفة الأنظمة سارعت إلى بناء تحالفات وتكتلات بينها بدأت بسيطة ثم بلغت أعلى مستوياتها مع معاهدة ماسترخت والوحدة النقدية، ولهذا سنحاول تبسيط بعض هذه المراحل كما يلي:

1-VII : نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

في سنة 1944 تكون اتحاد جمركي بين بلجيكا، هولندا، و لكسمبورغ و التي تسمى بدول البينيلوكس و كانت تهدف هذه الدول إلى اتحاد اقتصادي كامل، و في 18-04-1951 تكونت المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب مع فرنسا، ألمانيا الغربية و إيطاليا هدفها هو تنمية إنتاج الفحم و الحديد و صناعات الصلب، و يعتبر نجاحا حافزا لإبرام معاهدة روما في 25-03-1957 التي أصبحت سارية المفعول منذ 01-01-1958. لقد انتقلت الجماعة الأوروبية من 6 دول إلى 9 دول ثم إلى 12 دولة، و في 01-01-1995 أنضمت كل من النمسا، فيلندا و السويد و بالتالي أصبح الإتحاد يضم 15 دولة و هي: بلجيكا، النمسا، لكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، الدنمارك، أيرلندا، النمسا، فلندا، النمسا، السويد، اسبانيا، البرتغال، و اليونان، يسهر على تنظيم و تسيير عمل الإتحاد الأوروبي خمس هيئات و هي كالتالي:

- 1- اللجنة الأوروبية: تهتم بالشؤون الإجتماعية و الزراعية و الصناعية و لتعليم، و هي مسؤولة على عملها أمام البرلمان الأوروبي.
- 2- المجلس الأعلى: يهتم بجميع المشاكل الطارئة التي تحدث لدول المجموعة.
- 3- محكمة العدل الأوروبية: تهتم بدراسة المشاكل القانونية و الشكاوي المتعلقة بدول المجموعة.
- 4- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: تهتم بالدفاع عن المواطنين داخل المجموعة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان و الحريات الفردية.
- 5- البرلمان الأوروبي: يعتبر هذا البرلمان أكبر هيئة في المجموعة و أهمها، و يعمل على معالجة الشؤون الأوروبية التي تطرح عليه و له صلاحيات اتخاذ القرار.

2-VII-النظام النقدي الأوروبي:

يعد الإتحاد النقدي اللاتيني الذي أنشأ سنة 1865 أول محاولة لدعم التعاون النقدي الأوروبي، و لقد كان الهدف من إنشائه هو إصلاح النظام المعدني، أما التعاون النقدي الأوروبي بشكله الحالي فقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر الإتحاد الأوروبي للمدفوعات سنة 1950 الذي أنهيت مهامه سنة 1958 ليحل محل الإتفاق النقدي الأوروبي. إن حاجة الإتحاد إلى وجود وحدة تقييم بين الدول الأعضاء قام بإنشاء وحدة الحسابات الأوروبية سنة 1957 و عند إنشاء النظام النقدي الأوروبي تم تسميتها وحدة النقد الأوروبية، و هي عبارة عن متوسط مرجح لعملات الدول الأعضاء في النظام حيث حدد لكل عملة وزن نسبي، و لقد حددت معاهدة ماستريخت 1991 بعض المعايير الاقتصادية التي تمثل شروط الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة و هي:

- 1- ألا يزيد معدل التضخم المحلي عن 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أقل من ثلاث دول انخفاضا في معدل التضخم.

- 2- ألا يزيد العجز في الميزانية العامة من إجمالي الناتج المحلي عن 3% بحيث لا يزيد الدين الحكومي الكلي عن 60% من إجمالي الناتج المحلي.
- 3- لا يزيد سعر الفائدة الطويلة الأجل عن نقطتين فوق المتوسط أسعار الفائدة في البلدان التي تحقق أدنى معدل تضخم.
- 4- ألا يزيد معدل الإنخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية عن 2.25% فوق متوسط النظام النقدي الأوروبي خلال السنتين السابقتين على الانضمام للعملة الموحدة، لكن الملاحظة أنه في سنة 1991 لم تتوفر هذه الشروط سوى في دولتين هما فرنسا و لكسمبورغ، بينما وصل العجز في الميزانية في ألمانيا إلى 5% من الناتج المحلي و 10% في إيطاليا.
- و في ماي 1995 قام الإتحاد الأوروبي بوضع ترتيبان عملية تساعد على تنفيذ بنود اتفاقية ماستريخت تمهيدا لإصدار الوحدة النقدية الأوروبية و هذه الترتيبات وضعت خطة من ثلاث مراحل من أجل الوصول إلى الهدف المرجو:
- أ- المرحلة الأولى تبدأ هذه المرحلة من سنة 1998 و هي تقوم على إنشاء لائحة للبلدان المؤهلة للدخول في المرحلة الثالثة وفقاً لمرحل اتفاقية ماستريخت.
- ب- المرحلة الثانية تبدأ من 01-01-1999 و تنتهي بإنشاء اليورو في عملة ورقية و معدنية، و ذلك في جانفي 2002 و بالتالي الاختفاء التدريجي ل ECU .
- ج- المرحلة الثالثة: و يبدأ مع بداية عام 2002 و ذلك بتعميم استخدام الأوراق حيث يتم خلال ستة أشهر سحب جميع العملات الورقية و المعدنية الوطنية
- لم تستطع المحاولات التي سبقت الحرب العالمية الثانية أن تحقق أي تقدم أمام تمسك معظم الحكومات بمبدأ السيادة الوطنية و عدم انقسامها، ولم تبد الحكومات أي استعداد لوضع آليات تحقق درجة أكبر من التعاون بين الدول الأوروبية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و ما ترتب عليها من دمار و انهيار اقتصادي، حيث كان الاعتقاد الفعلي أن النمو و الازدهار الاقتصادي لا يتحققان إلا بشرط أساسي هو التعاون و التكامل. و هو ما ترجمه الخطاب الذي ألقاه ونستون تشرشل في زيوريخ سنة 1946 ؛ حيث طرح فكرة إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية دون بريطانيا و يكون أساس هذا البناء شراكة بين ألمانيا و فرنسا، لكن وجود خلافات قوية حول صيغة و نطاق و هدف هذه الوحدة بين الليبراليين و الاشتراكيين من جهة، و بين أنصار السيادة و أنصار الاندماج من جهة أخرى حال دون قيام ولايات متحدة أوروبية إلا أن الفكرة أدت إلى نوع من الإتحاد الاقتصادي، حيث أنشئت منظمات اقتصادية
- إقليمية كمجموعة بينيلوكس، و تم فيما بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية.**
- لم يساعد المناخ الذي ساد أوروبا في مرحلة ما بين الحربين على اكتمال الشروط اللازمة لنقل فكرة الوحدة الأوروبية من عالم الأفكار إلى عالم الحقيقة. فقد أدى انهيار نظام الأمن إلى تقادم حالة عدم الاستقرار. و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تبلورت قناعة راسخة لدى النخب السياسية الأوروبية بأن الوحدة هي الوسيلة الوحيدة لإنقاذ أوروبا من الصراعات التقليدية.
- المبادرات السابقة لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية]- .

مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة جراء الدمار الذي أصاب جهازها الإنتاجي، فأصبح إيجاد صيغة لعمل مشترك أمراً ضرورياً يحتم على كل الدول الأوروبية التعاون فيما بينها. ومن بين أهم أشكال هذا التعاون ما يلي.

VII-3- منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي.

تم إنشاء هذه المنظمة بالتعاون عدد من الدول الأوروبية فيما بينها لتنسيق جهودها في إعادة بناء وإعمار أوروبا اعتماداً على مشروع مارشال الأمريكي، وبناءً على اجتماعات الخبراء الماليين تم التوقيع في أكتوبر 1948 على اتفاقية التعويضات متعددة الأطراف التي قامت بوضع معايير وخطة عمل لتوزيع المعونة الأمريكية، خاصة وأن مقارنة الخطط أظهرت تضارباً في المصالح الوطنية للدول الأوروبية*، رغم أن المنظمة لم تكن مسؤولة عن بناء تكامل إقليمي بالمعنى الدقيق، فإنها كانت ترمي إلى إيجاد تقارب في الخطط الوطنية للاستفادة من المساعدات الأمريكية، وعند استعراض أدوات هذا التعاون يظهر اهتمام هذه المنظمة بالتكامل من خلال

أ - تكثيف الجهود من أجل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، والعمل على تقليل قيود التجارة؛

ب - دراسة إمكانية إقامة اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة، والتعاون في تخفيض التعريفات الجمركية؛

ج - اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق استقرار العملات وسلامة أسعار الصرف؛

د - تسهيل حرية تنقل الأفراد بصورة تدريجية؛ بمرور السنوات الأربعة التي حددت لمشروع مارشال سنة 1952، تراجع دور المنظمة

بعد أن ساهمت بنجاح في تحرير التدفقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية.

وبتاريخ 14 ديسمبر 1960 تم التوقيع على اتفاقية تحولت بموجبها المنظمة إلى منظمة بهدف تحقيق أكبر قدر من النمو لأعضائها وللدول OCDE التنمية والتعاون الاقتصادي النامية، ورفع مستويات المعيشة والمحافظة على الاستقرار النقدي ونمو الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية. وضمت المنظمة بجانب أعضاء منظمة التعاون الأوروبي، كلا من كندا والولايات المتحدة الأمريكية ثم استراليا ونيوزلندا واليابان والمكسيك، وانضمت جمهورية التشيك في 1995 وبلغاريا وبولونيا وكوريا الجنوبية في 1996 وأخيراً سلوفاكيا في 2000.

VII-4: اتحاد المدفوعات الأوروبية.

واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التدمير الذي أصاب اقتصادياتها، وذلك جعلها مدينة لعدة دول بسبب حاجتها لتمويل الحرب، فأصبحت غير قادرة على تسديد ديونها نظراً لضعف قدراتها الإنتاجية ومحدودية صادراتها والحاجة الكبيرة للاستيراد، وهو ما كان يدعو إلى تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية. وسرعان ما وجدت بعض الدول الأوروبية أنها تواجه فائضاً اتجاه دول وعجزاً حيال دول أخرى. وهكذا فإن وجود عجز هيكلي في ميزان مدفوعات الدول الأوروبية، دفعها إلى استخدام سياسات تجارية ومالية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية. وقد كان الأفضل أن تتعاون فيما بينها على تخفيف الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات

مباشرة، وذلك بإتباع نظام للمقاصة بين العمليات الدائنة والمدينة، بدلا من تحويل عملة أجنبية في كل صفقة تعقد خلال فترة محددة. وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في سبتمبر 1950، حيث حددت له ثلاثة أهداف

أ- إزالة العوائق أمام قابلية العملات الأوروبية للتحويل؛

ب- وقف الممارسات التجارية الثنائية؛

ج - إزالة الحواجز الكمية.

. ثالثا - الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآذ

كانت الفكرة الأساسية لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآذ تكمن في كيفية إسهم الاقتصاد الألماني في إنعاش اقتصاد أوروبا دون تهديد سلامتها في المستقبل، خصوصا أن قطاع الفحم والفلوآذ لعب دورا بارزا في تزويد ألمانيا بالمادة الأولية في صناعاتها الحربية.

وزير الخارجية الفرنسي في (Robert Chuman) اقترحت خطة وضعها روبرت شومان 09 ماي 1950 تقوم على إنشاء سوق مشتركة لمنتجات الفحم والفلوآذ بين فرنسا وألمانيا تخضع لهيئة مشتركة، ثم دعيت بلدان أخرى للمشاركة في إقامة هذه السوق. وفي أبريل 1951 وقعت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا) معاهدة تأسيس الجماعة

الأوروبية للفحم والفلوآذ كانت السمة الأساسية لهذه الهيئة وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة هيئة عليا، تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية في كل البلدان الأعضاء ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة، وشملت المعاهدة أيضا تكوين مجلس وزراء يخول له سلطة اتخاذ بعض القرارات المهمة وجمعية برلمانية تتمتع بقدر من الرقابة ومحكمة عدل. أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة

معاهدة روما

كان إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآذ حدثا هاما في تاريخ الوحدة الأوروبية، فقد استطاعت الجماعة أن تتجح في إيجاد درجة كبيرة من الثقة بين أعضائها خاصة فرنسا وألمانيا. أدى نجاح الجماعة إلى إنشاء منظمين اقتصاديين هما الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية، حيث تم التوقيع عليهما في روما بتاريخ 25 مارس 1957 ودخلتا حيز التنفيذ في 01 جانفي 1958 وشكلت الجماعات الثلاث. الجماعة الأوروبية للفحم

والفلوآذ وجماعة الطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية، ما سمي فيما بعد بالجماعة الأوروبية سعت الجماعة الأوروبية إلى إقامة سوق مشتركة خالية من الحواجز التجارية تتحرك فيها السلع والخدمات والعمل ورأس المال عبر الحدود الوطنية دون عوائق. ويعود الأصل في إنشاء هذه السوق إلى المبدأ القائل أن التجارة الدولية بين بلدان تختلف في ثرواتها الطبيعية ومزاياها النسبية يؤدي إلى مزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم إلى رفع المستوى العام للرفاهية، فضلا عن هذا فإن توسيع السوق يتيح للشركات مزايا وفورات الحجم في الإنتاج والتسويق شملت الخطوة الأولى التي اتخذت لإقامة سوق مشتركة عنصرين أساسيين. الأول هو إلغاء الرسوم الجمركية وقيود الحصص للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء، والثاني هو فرض رسوم جمركية موحدة على السلع التي تدخل أي بلد عضو من البلدان غير الأعضاء.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت معاهدة روما جدولاً زمنياً لتخفيض التعريفات تدريجياً على مدى 12 سنة

وهي عملية ينبغي أن تكفل بوضع تعريفات جمركية مشتركة للواردات من البلدان غير الأعضاء، وقد أنجز هذا في منتصف 1968 قبل ثمانية عشر شهراً من الموعد المحدد له أولاً - أهداف معاهدة روما.

استهدفت معاهدة روما إقامة سوق مشتركة وإحداث تقارب مطرد بين السياسات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وتستخدم الجماعة. في سبيل ذلك عدداً من الأدوات لتحقيق أهدافها المتمثلة في

أ- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها؛
ب- إيجاد تعريفات مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء، واتباع سياسة تجارية مشتركة اتجاهها؛
ج- إزالة العقبات التي تعترض انتقال الأفراد والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء؛
د- إيجاد سياسة زراعية مشتركة؛

هـ- وضع نظام يكفل عدم تعرض المنافسة للتشويه داخل السوق المشتركة؛
و- اتخاذ إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها؛

ي- إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسع الاقتصادي للجماعة.
ثانياً - المعاهدات المعدلة لمعاهدة روما.

لم تتمكن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، حتى منتصف الثمانينيات من تحقيق سوق موحدة بين الدول الموقعة على اتفاقية روما سنة 1957 حيث لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء، كما لم يتم تحرير انتقال عملي العمل ورأس المال بين هذه الدول، الأمر الذي دفع حكومات الدول الأوروبية إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع إنشاء السوق الأوروبية الموحدة والوحدة النقدية الأوروبية، لذلك جرى بتاريخ 17 و28 فيفري 1986 في لوكسمبورغ ولاهاي التوقيع على وثيقة العقد الأوروبي الموحد التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من جوان 1987، وأكدت، الوثيقة على ضرورة التكامل بين الدول الأعضاء، بحيث تكون جميعها سوقاً واحدة أطلق (، مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال Internal Market) عليها السوق الداخلي

وإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وعلى التحرير الكامل لعناصر الإنتاج، والسماح لانتقال الأفراد بين الدول، بالإضافة إلى تعديل قاعدة التصويت الذي أصبح يتم بالأغلبية بدل الإجماع، باستثناء المسائل المالية، مثل الضرائب حيث يتطلب إقرارها الموافقة بالإجماع ومن بين التعديلات التي أدخلت على اتفاقية روما بصورة تدريجية من أجل إقامة السوق الموحدة خلال فترة تنتهي في نهاية ديسمبر 1992، عدم فرض قيود على التجارة البينية غير المنظورة بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، سواء تعلق الأمر بالمصاريف أو شركات التأمين أو المواصلات أو السياحة وتعتبر أهم التعديلات هي تلك التي أدخلتها معاهدة ماستريخت التي ختمت مرحلة إقامة السوق الموحدة، ووضعت أهدافاً جديدة لاتحاد أوروبي.

دوافع الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

اقتصرت عضوية الجماعة الاقتصادية في البداية على ست دول هي: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ودول البنيوكس (بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا) ، لتتحول الجماعة الأوروبية إلى تسعة دول بانضمام كل من بريطانيا وإيرلندا والدانمارك سنة 1973 وكان سبب انضمام الدولتين الأخيرتين هو علاقتهما التجارية مع بريطانيا، وخلال الثمانينيات صعدت عضوية الجماعة إلى اثنتي عشر دولة، بانضمام دول الجنوب بدءا باليونان سنة 1981 ، ثم البرتغال واسبانيا سنة 1986 ، مما ترتب عليه زيادة التفاوت في مستويات نمو أعضاء الجماعة. وخلال التسعينيات تصاعدت عضوية الجماعة إلى خمسة عشر عضوا بانضمام كل من السويد وفنلندا والنمسا سنة 1995 . لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي جعل هذه الدول تنضم إلى الجماعة؟

•ألمانيا وجدت أن انضمامها إلى الجماعة يعيد لها جانبا من السيادة التي فقدتها كما أنه يهيئ لها النهوض بنشاطها الاقتصادي لأنها تملك عنصر المعرفة، وبالتالي فإن تواجدها في السوق المشتركة أفضل من البقاء خارجها، وفعلا أعقب انضمامها إلى السوق ارتفاع نسبة صادراتها من المنتجات الصناعية إلى دول الجماعة.

•فرنسا كانت ترمي من وراء انضمامها إلى الجماعة فتح أسواق الجماعة الأوروبية أمام منتجاتها، خاصة الزراعية منها، حيث كان لقطاعها الزراعي وزن اقتصادي واجتماعي كبير، لذلك كانت دائمة الإصرار على التمسك بالسياسة الزراعية المشتركة.

•إيطاليا لم تكن في مستوى التقدم الصناعي الذي أحرزته كل من فرنسا وألمانيا ووجدت في السوق الأوروبية فرصة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، مستفيدة بذلك من إنشاء الصندوق الاجتماعي الذي روعي فيه مساعدة إيطاليا وخاصة شقها الجنوبي المتخلف، الذي يعاني من تدهور المعيشة وانتشار البطالة وانخفاض الأجور، مما أدى إلى انتقال العمالة الإيطالية إلى دول أخرى.

•بلجيكا كانت تعتمد في الخمسينيات على صناعتي الفحم والفولاذ، مما جعلها تتحمس لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، بعد الدخول في اتحاد مع كل من هولندا ولوكسمبورغ (اتحاد البنيوكس) ، حيث وجدت في الجماعة فرصة لتوسيع صادراتها من هذين القطاعين، بالإضافة إلى إنشاء صناعات جديدة تعزز نموها الاقتصادي.

•لوكسمبورغ كانت مندمجة اقتصاديا مع بلجيكا، إلا أنها شعرت أن وجودها في مجتمع أوروبي كبير يؤمن كيانها باعتبارها دولة صغيرة ، بالإضافة إلى محاولة التخلص من المشاكل التي كانت موجودة بينها وبين شريكها في البنيوكس.

•هولندا كانت مهتمة بما توفره السوق الأوروبية من حوافز للنهوض بصناعاتها ومنافذ لمنتجاتها الزراعية، بالإضافة إلى محاولة استغلال البنية الهيكلية) خاصة ميناء روتردام (لرفع معدلات تشغيل طاقات النقل التي لم تكن مستعملة بالكامل.

•بريطانيا وجدت أن استمرار بعدها عن الجماعة الأوروبية سوف يفقدها الميزة التنافسية، خاصة بعد فرض الرسوم الجمركية على صادراتها من قبل دول الجماعة مما يجعل منتجاتها أعلى بين الواردات البينية للمجموعة، وكان من المهم لبريطانيا أن تحافظ على مركزها في سوق الجماعة لكونها من أهم الأسواق أمام منتجاتها.

•الدانمارك تشجعت بانضمام بريطانيا التي كانت سوقا هامة لها ووجدت في الجماعة سوقا واسعة لفائض إنتاجها الزراعي الذي يعادل ضعف استهلاكها المحلي، بالإضافة إلى إمكانية النهوض بقطاعها الصناعي على المدى البعيد.

•أما بالنسبة للدول الأخرى. إيرلندا واليونان والبرتغال واسبانيا فإنها وجدت في الجماعة ملاذا للنهوض باقتصادياتها المتخلفة عن الجماعة الأوروبية، كما مثلت الصناديق الاجتماعية والإقليمية للجماعة مصدرا هاما لتدعيمها ومساعدتها على تحديث نشاطها الزراعي وتعزيز قدرتها التنافسية

مراحل تكامل الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

لم تبدأ تجربة التكامل والاندماج الأوروبية بقرار إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأوروبية المنشئة للجماعة، ولكنها بدأت بمحاولة تحقيق التكامل في قطاع الفحم والفولاذ، وذلك بإزالة كل معوقات التجارة في هذا القطاع، غير أن هذه التجربة أثبتت فيما بعد أن مراحل التكامل لا يمكن أن تكون مستقلة أو منفصلة بشكل كامل عن بعضها، وعادة ما تتشابك وتتداخل على أرض الواقع.

ففي سنة 1968 ظهرت بوضوح معالم اتحاد جمركي بين الدول الست) فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (التي شكلت نواة الجماعة.وفي سنة 1992 أكملت التجربة الأوروبية بناء سوقها الموحدة، ومع نهاية التسعينيات قطعت شوطا كبيرا نحو الوحدة النقدية بين اثنتي عشر دولة، ولكن ليس معنى ذلك أنه تعين على هذه التجربة أن تستكمل تماما كافة متطلبات المرحلة السابقة قبل أن تبدأ في المرحلة اللاحقة، فكثيرا ما وجدت نفسها قد شرعت في مرحلة ولكنها لم تنته من المرحلة السابقة.

الاتحاد الجمركي

لم تبدأ تجربة التكامل الأوروبي بقرار إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأوروبية الست المكونة للجماعة، ولكنها بدأت بمحاولة تحقيق التكامل في قطاع الفحم والفولاذ، ومع ذلك يمكن القول أن بناء اتحاد جمركي بدأ فعلا مع قيام هذه المنظمة سنة 1952 لكنه كان مقصورا على قطاع إنتاجي محدد بالنظر إلى الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية المنظمة، وهي إزالة كل معوقات التجارة في مجال الفحم والفولاذ والحديد الخام والحديد الخردة، وتحديد الأسعار بالنسبة إلى هذه المواد، مع فرض غرامات على الشركات التي لا تحترم قواعد المعاهدة، وتقديم المساعدات اللازمة لإعادة توظيف العمال وإعادة تدريب المتضررين منهم بسبب التطورات الفنية في صناعة الفحم والفولاذ، مع تمويل هذه البرامج عن طريق ضرائب تفرض على منتجات هذه الصناعة. ويتضح من أهداف الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ التي شكلت البداية الحقيقية لعملية التكامل الأوروبي أنها كانت تطمح إلى أكثر من قيام اتحاد جمركي أو حتى سوق مشتركة. إن إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية شكل نقلة نوعية على طريق إقامة اتحاد جمركي، فقد نصت إحدى موادها على ضرورة إلغاء التعريفات الجمركية وكل القيود الكمية المفروضة على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء، وكذلك إلغاء كل الإجراءات التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل، وإنشاء تعريفات جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي، إلا أن اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية وسعت من إطار الاتحاد الجمركي ونقلته من النطاق القطاعي إلى النطاق العام ليشمل جميع السلع الصناعية والزراعية، وهي بذلك البداية الفعلية لإقامة اتحاد جمركي بمعناه الحقيقي.

وقد وضعت هذه الاتفاقية جدولا زمنيا للانتهاج من إقامة الاتحاد الجمركي خلال مرحلة انتقالية تبدأ في الأول جانفي 1958 وتنتهي في 31 ديسمبر . 1969 وتركت لكل دولة أن تحدد معدل الخفض المتدرج للرسوم الجمركية المفروضة على السلع وفقا لأوضاعها وظروفها الخاصة، وسارت الأمور في اتجاه تحقيق الهدف المعلن إلى درجة قيام الجماعة الأوروبية بالإعلان عن انتهاء الفترة الانتقالية.

وعندما بدأت الجماعة الأوروبية تتوسع وتضم في عضويتها أعضاء جدد سمح لهم بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات حتى يتسنى لهم تحسين أوضاعهم ليتمكنوا من إزالة كافة العقبات التي تعترض إقامة اتحاد جمركي. وقد حقق الاتحاد الجمركي نجاحا خلال فترة قصيرة نسبيا، استفادت منه جميع الدول المشاركة فيه، فخلال الفترة الممتدة من جانفي 1958 تاريخ دخول اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية حيز التنفيذ (وحتى نهاية) 1972 أي قبل أول توسع للجماعة تضاعف حجم التجارة بين دول المجموعة والعالم الخارجي ثلاث مرات، بينما تضاعف حجم تجارتها البينية لنفس الفترة تسع مرات، ويفسر هذا النمو والازدهار الاقتصادي إلى اتساع السوق الناجم عن إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وانخفاض التكلفة الذي شجع على زيادة الاستثمارات مما أدى بدوره إلى زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية ومعدلات التوظيف، وبالتالي زيادة مستويات الدخل الوطني، الذي شجع المضي .
قدما نحو توسعات أفقية في المستقبل

غير أن السهولة التي ميزت الشق الخاص بإزالة التعريفات الجمركية قابلتها مصاعب عديدة فيما يتعلق بإزالة الشق الآخر من القيود غير الجمركية التي تعترض حرية التجارة، فقد اتضح من خلال الممارسة أن اختلاف التشريعات الخاصة بحماية البيئة أو الصحة العامة يؤثر سلبا في حرية التجارة، كما يعرقل انسياب السلع والخدمات أحيانا أكثر من الرسوم الجمركية أو القيود الكمية، كما اتضح من خلال الممارسة أيضا أن الدول تلجأ أحيانا إلى أساليب بديلة وغير مباشرة كفض إجراءات وتعقيدات إدارية لحماية منتجاتها الوطنية عوضا عن الأساليب الجمركية والكمية المباشرة التي تم إلغاؤها. وقد تطلب إزالة هذا النوع من العوائق غير الجمركية جهدا أكبر وأدى تشابك واتساع هذه العوائق إلى تزايد اهتمام مؤسسات الجماعة الأوروبية بسياسات الدول الأعضاء في مجالات وميادين أخرى، تبدو وكأنها ليست لها صلة مباشرة بأمور التجارة، بعد أن اتضح أن اختلاف سياسات الدول الأعضاء بشأنها يحد من قدرة المؤسسات الأوروبية المشتركة على توفير وتهيئة كافة الشروط اللازمة للوفاء بالتزاماتها بشأن إقامة اتحاد جمركي، وعلى سبيل المثال فقد أتضح أن اختلاف السياسات الصحية الرامية إلى حماية المواطن الأوروبي من الأمراض التي قد تنتقل إليه عبر أنواع معينة من المنتجات الزراعية أو الحيوانية، وكذا اختلاف السياسات الرامية إلى المحافظة على الأنساق البيئية وحمايتها من التلوث، أو اختلاف السياسات الأمنية الرامية إلى حماية الدول الأوروبية من التجارة غير المشروعة، كتجارة السلاح والمخدرات، قد تؤدي إلى التأثير سلبا في حركة التجارة، وهو ما حث المفوضية الأوروبية على بذل الكثير من الجهد للاتفاق على قواعد موحدة أو إصدار لوائح مشتركة أو تشريعات متماثلة. لحماية البيئة أو الصحة العمومية والواقع أن الحرص على التحرير الكامل للتجارة البينية الأوروبية هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى اتجاه الجماعة نحو تبني نظم أوروبية مشتركة أو موحدة لحماية البيئة. والصحة العمومية. وفي هذا السياق أمكن التوصل إلى نظام بيطري أوروبي مشترك .

أما في ما يتعلق بالتعقيدات الناجمة عن الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، فقد تركز جهد المؤسسات الأوروبية المشتركة في مرحلة أولى على التغلب على التعقيدات التي كانت تثيرها السلطات الجمركية في الدول الأعضاء، وكانت وسيلتها في ذلك توحيد الإجراءات والبيانات الخاصة بسجل الواردات وتصنيفها وتخزينها، أو تلك المتعلقة بعمليات الفحص والحجر الصحي . وفي مرحلة ثانية ركزت المؤسسات الأوروبية المشتركة جهودها على بحث السبل الكفيلة بضمان قيام السلطات الجمركية في الدول الأعضاء بتطبيق لوائح وإجراءات موحدة على الواردات التي تدخل من كافة المنافذ الجمركية للدول الأعضاء . وفي مرحلة ثالثة ركزت هذه المؤسسات جهودها على بحث سبل كفيلة بمنع التلاعب في تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة وتوريدها في الأوقات المناسبة على ميزانية الجماعة

وعلى صعيد آخر يلاحظ أن الجهود الرامية إلى توحيد التعريفات الجمركية لدول الجماعة الأوروبية في مواجهة العالم الخارجي سارت بالتوازي مع الجهود الرامية إلى إقامة اتحاد جمركي . وتمكنت الجماعة على الرغم من الصعوبات التي تم ذكرها من الاتفاق على تعريفات خارجية موحدة، وأصبحت السلع القادمة إلى دول الجماعة تمر عبر بوابة جمركية واحدة ومنها تنتقل بحرية ودون أي عوائق إلى بقية الدول الأعضاء . وكان من الطبيعي أن يترتب على تبني التعريفات الجمركية الموحدة فقدان الدول الأوروبية وعلى نحو غير متكافئ لموارد مهمة كانت تحصل عليها من الرسوم الجمركية، لتتحول إلى ميزانية الجماعة الأوروبية وتجدر الإشارة إلى أن نجاح الجماعة الأوروبية في الاتفاق على تعريفات جمركية موحدة كانت له انعكاسات إيجابية بالغة الأهمية على مؤسساتها المشتركة وعلى علاقتها بالدول الأعضاء . فقد تترتب على تبني لائحة جمركية موحدة تقليص صلاحيات الدول الأعضاء في رسم وتنفيذ السياسات التجارية، وأصبحت مؤسسات الجماعة الأوروبية هي المسؤولة عن قيادة المفاوضات التجارية مع العالم الخارجي . ولذلك يلاحظ أن المفوضية الأوروبية هي المتحدث الرسمي باسم الجماعة والمنوط بها قيادة مفاوضاتها التجارية مع العالم الخارجي في جميع المحافل الدولية والإقليمية كما هو الحال في الجولات المختلفة لمفاوضات الغات، ومع دول البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة)

يمكن القول أن السنوات العشر الأولى التي تلت التوقيع على معاهدة روما شهدت نقلة كبرى في اتجاه إقامة اتحاد جمركي، عندما نجحت الجماعة في إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، واتفقت على تعريفات جمركية موحدة على وارداتها . وقد نجم عن إقامة هذا الاتحاد تنشيط التجارة البينية، وإذا كانت عملية إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية قد استغرقت وقتا وجهدا أكبر، فقد أثمر هذا الجهد عن إلغاء ما يقارب 60 مليون استمارة وإجراء إداريا جمركيا كان يتعين استيفاؤها عند المنافذ الجمركية المقامة على الحدود بين الدول الأوروبية

وأصبحت الإجراءات التي يتعين على الشركات والوسطاء في أوروبا استيفاؤها، عند إجراء عمليات البيع والشراء بين الدول الأوروبية تكاد تكون متشابهة لتلك التي يتعين استيفاؤها داخل الدول نفسها . أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية الخارجية، فيلاحظ أن جهد المؤسسات الأوروبية المشتركة لم يتوقف عند حد الاتفاق على تعريفات موحدة في مواجهة العالم الخارجي، وإنما امتد ليشمل ضمان توحيد الإجراءات الخاصة بالرقابة على حركة البضائع التي تضر بالأمن الوطني المشترك كتجارة السلاح والمخدرات

VII-5 السوق المشتركة

تجاوزت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إقامة اتحاد جمركي إلى ما هو أوسع منه، بالعمل على توفير متطلبات إقامة سوق مشتركة تتحقق فيها حرية انتقال عوامل الإنتاج، إضافة إلى المنتجات وكذا تنسيق بعض السياسات، وقد شملت السياسات المشتركة عدة قطاعات كالزراعة والنقل. أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد حرصت الجماعة على أن تتوفر للقطاع الخاص فرصة للعمل بحرية تامة مستفيدا من اتساع سوق الجماعة، باعتبار سياسة المنافسة من أهم الأدوات الموجهة لخدمة هذا القطاع. ولتوحيد السوق اتخذت الجماعة الأوروبية مجموعة من الإجراءات لتحرير السوق من مختلف العقبات التي تعيق انسياب عناصر الإنتاج بكافة أشكالها من سلع ومواد خام وخدمات وعمالة ورأس المال، ومن هذه العقبات نذكر ما يلي.

أولا - في مجال حركة السلع والبضائع.

ظهرت عقبات فنية عديدة ظلت تعيق حركة التبادل الحر للسلع على الرغم من قيام اتحاد جمركي، منها ما يتعلق بتحديد المواصفات والمعايير ومنها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والفنية ومنها ما يتعلق بتحرير سوق الأعمال العامة. أ- مشكلة المواصفات الفنية.

ظهرت هذه المشكلة من خلال الممارسة كإحدى الحيل الفنية التي يمكن اللجوء إليها للانتفاف حول المكتسبات التي تحققت بإسقاط الحواجز الجمركية والكمية والحصص، وذلك بهدف إنقاذ بعض الصناعات أو المنتجات الوطنية غير القادرة على المنافسة في سوق مشتركة، عن طريق اشتراط توافر مواصفات فنية خاصة بالسلع المنافسة قبل السماح بدخولها إلى السوق الوطني. والواقع أن المشكلة التي واجهت مؤسسات الجماعة الأوروبية على هذا الصعيد هي تباين واختلاف التشريعات من دولة إلى أخرى. وأظهر هذا التباين وجود نزعة كامنة لدى الدول الأعضاء لفرض شروط ومواصفات فنية مختلفة ومبالغ فيها على بعض السلع المستوردة، التي تريد حماية مثيلاتها الوطنية. وهو ما أدى إلى زيادة غير ضرورية لتكلفة المنتج وإهدار لموارد وجهود للتعرف على الشروط والمواصفات الفنية السائدة في الدول الأعضاء لمواجهة هذا الوضع لجأت الجماعة الأوروبية إلى العديد من الوسائل أهمها.

1- توحيد التشريعات.

وهي إحدى أهم الوسائل التي لجأت إليها مؤسسات الجماعة الأوروبية لتقليل حدة التباين بين التشريعات الوطنية في هذا المجال، ولذلك وجهت جهودها للعمل على وضع معايير ومواصفات فنية متفق عليها وإصدار تشريعات أو لوائح وتوجيهات في هذا الاتجاه. وقد صدر عن هذه المؤسسات 250 توجيها استهدف تحقيق التناغم بين التشريعات المتعلقة بالمواصفات والمعايير الفنية المطبقة للدول الأعضاء، وتم تغيير عدد كبير منها ليتماشى مع التطورات التكنولوجية

2- منع التمييز.

مفاده أنه يتعين على الدول الأعضاء عدم قطع الطريق أمام دخول أي من المنتجات المنافسة إلى أسواقها بسبب اختلافات طفيفة في المواصفات الفنية. بمعنى أنه يحق لأي منتج. لأي دولة عضو أن يطرح منتجاته دون تمييز في أسواق كافة الدول الأعضاء التتميط وشهادة المواصفات.

لتحقيق التناغم بين تشريعات الدول الأوروبية المتعلقة بالشروط والمواصفات الفنية للسلع لجأ المجلس الأوروبي إلى أسلوب آخر، وهو تشكيل لجان فنية خاصة تكون مهمتها الاتصال بالهيئات الوطنية المعنية بتحديد المعايير والمواصفات والشروط الفنية بالنسبة إلى المنتجات الأساسية والاتفاق على معايير وأنماط أوروبية موحدة. ومنح هذه اللجان سلطة إصدار شهادات مطابقة للمواصفات والمعايير الأوروبية والسعي لدى الدول الأعضاء. للاعتراف بهذه الشهادات مشكلة براءات الاختراع وحقوق التأليف.

اتضح أن توفير حماية أوروبية مشتركة لبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية مثل حق التأليف، يمكن أن يكون وسيلة ناجعة لتقليل حجم الفروق والتباين بين السياسات ذات التأثير المباشر أو غير المباشر في القدرة التنافسية لمنتجاتها.

أسفرت جهود الجماعة الأوروبية عن طرح علامة تجارية أوروبية تعتبر وسيلة لتقديم حماية موحدة صالحة لتغطية منتجات الدول الأوروبية الأعضاء، يمكن الحصول عليها بناءً على طلب بسيط

ج- مشكلة الأعمال والمؤسسات العامة.

عادة ما تلجأ الدول والسلطات إلى إسناد بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية المهمة ذات الطابع الاستراتيجي، مثل أنشطة النقل الجوي والصناعات الفضائية وقطاعات الطاقة والمواصلات والاتصالات إلى شركات وطنية، ربما تكون أقل كفاءة من شركات أوروبية منافسة، أو تلجأ إلى إرساء العروض والمناقصات بطريق الأمر المباشر أو تقتصر هذه الأخيرة على الشركات الوطنية وحدها. وقد اهتمت مؤسسات العمل الأوروبي المشترك بإقناع الدول الأعضاء بأن عدم فتح السوق الأوروبي لكافة الأنشطة الاقتصادية الأوروبية بشقيها العام والخاص سوف يحد من نطاق السوق المشترك ويعرقل الجهود الرامية إلى توحيد السوق. كما يؤدي في الوقت نفسه إلى رفع تكلفة المؤسسات العامة ويحول دون ترشيد الصناعات الإستراتيجية الأوروبية ويحد من قدرة هذه الصناعات على منافسة الصناعات العالمية. وقد حاولت مؤسسات العمل الأوروبي المشترك معالجة هذا الوضع، حيث شرعت منذ بداية التسعينيات بإيجاد قدر أكبر من التناغم بين اللوائح الوطنية المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء وتمكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار من الانتهاء من تحرير وتوحيد سوق المؤسسات العامة بحلول 1993

ثانياً - في مجال انتقال عنصر العمل.

شهد انتقال عنصر العمل على المدى القصير في الفضاء الأوروبي عدة تأثيرات سلبية، نظراً لوجود اختلافات كبيرة في درجة التقدم والنمو الاقتصادي بين المناطق والأقاليم في بعض الفترات، خصوصاً بعد انضمام دول جديدة أقل تقدماً مثل إسبانيا والبرتغال واليونان وإيرلندا. وقد تعين على مؤسسات العمل الأوروبي المشترك أن تكون مستعدة دائماً لمواجهة هذه الأوضاع من خلال تنسيق السياسات الاجتماعية بين الدول الأعضاء، وتبني سياسات مشتركة تستهدف تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة من أجل ضمان انتقال حرية العمالة، شريطة عدم المساس بالنظام أو الأمن أو الصحة العامة، ومنحت للعامل ليس فقط حرية الانتقال بحثاً عن عمل أو وظيفة وإنما أيضاً حرية الإقامة والتوطن بعد إحالته على التقاعد. ومع ذلك فقد تعين على مؤسسات العمل الأوروبي المشترك بذل جهود متواصلة ليس فقط للتغلب على الصعوبات العملية التي تحول دون الكفالة الحقيقية للحقوق والحريات المنصوص عليها في

القانون، وإنما منح كل مواطن أوروبي وليس للعامل فقط حق الإقامة والانتقال بحرية في أي من الدول الأعضاء. وأصبحت هذه الحقوق مكفولة لكل العاملين داخل مجمل الفضاء الاقتصادي الأوروبي دون استثناء اعتباراً من 1994. كما بذلت جهود أخرى خاصة بحرية انتقال العمال من غير مواطني الدول الأعضاء في الجماعة الذين يحملون أوراق إقامة كما لعبت محكمة العدل الأوروبية دوراً مهماً للتأكد من أن قوانين الأمن والعمالة السائدة في الدول الأعضاء لا تنطوي على أي لون من ألوان التمييز أو أي عائق يحول دون كفالة حرية تنقل العمالة ووحدة سوق العمل

ثالثاً - في مجال الخدمات وحركة رؤوس الأموال.

لا يمكن الحديث عن سوق مشتركة إذا اقتصر الأمر على إزالة العقبات التي تعترض حركة السلع وحدها دون الخدمات. خصوصاً أن هذه الأخيرة تمثل نسبة لا يستهان بها في تشكيل القيمة المضافة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي نسبة تزداد مع تزايد درجة التقدم الاقتصادي، لذلك كان من الطبيعي أن تولي مؤسسات العمل الأوروبي المشترك عناية خاصة لدراسة سبل توحيد سوق الخدمات بدءاً من الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والنقل والمواصلات والاتصالات والاستشارات التي تقدمها المهن الحرة بمختلف أنواعها.

وقد ركزت الجهود المبذولة في هذا الإطار على أنواع معينة من الخدمات، خاصة تلك التي تقدم تحت إشراف مباشر أو في ظل رقابة صارمة من جانب السلطات العامة، مثل الخدمات المالية التي تقدمها البنوك وشركات التأمين والبورصة، نظراً لتأثيرها المباشر والكبير في بقية قطاعات الاقتصاد لضمان أمن المعاملات المالية وتوفير قدر كافٍ من المرونة اللازمة. لتمكين المؤسسات الخدمية من الاستجابة لمتطلبات العاملين في مجمل السوق الأوروبية. الاعتراف المتبادل « ركزت سياسة الجماعة الأوروبية في هذا المجال على مبدأ بمعنى أنه إذا تم الاعتراف رسمياً لمؤسسة مالية بتقديم خدماتها لدولة معينة يصبح من حقها تلقائياً تقديم الخدمة نفسها لبقية الدول الأخرى دون اشتراطها لبقية التفاصيل المنصوص عليها في التشريعات الوطنية لهذه الدول. وقد صدرت العديد من التوجيهات الأوروبية المتعلقة بتوطين خدمات البنوك والتأمين والبورصة وإدارة المحافظ والأوراق المالية، كما صدرت أيضاً جملة من القواعد واللوائح والضوابط التي استهدفت التنسيق بين التشريعات الوطنية المنظمة للعمل في هذه المجالات من أجل ضمان تنفيذ قواعد وقوانين التشريعات العامة التي تبنتها مؤسسات أوروبية مشتركة، وتحقيق أكبر قدر من التناغم بين سياسات الدول الأوروبية في هذه المجالات، تمهيداً للوصول إلى التوحيد الكامل لسوق الخدمات. وما قيل عن الجهود التي بذلت لتوحيد سوق الخدمات يمكن أن يقال عن الجهود التي بذلت لتوحيد سوق رأس المال. فقد بذلت المؤسسات الأوروبية جهداً كبيراً لضمان سهولة انسياب رؤوس الأموال دون عوائق، وتوحيد عمليات الدفع والانتماء. كما بذلت جهوداً أخرى موازية في بعض القطاعات والمجالات الأخرى التي لها علاقة مباشرة بقطاع الخدمات مثل قطاع المواصلات والاتصالات. فقد أسفر عمل المؤسسات الأوروبية المشتركة عن إنشاء شبكة مواصلات واتصالات أوروبية موحدة تربط بين أجزاء السوق المشتركة المترامية الأطراف السوق الداخلية (الموحدة) تعرضت محكمة العدل الأوروبية في حكم شهير أصدرته عام 1982 إلى تحديد معنى مجموعة الإجراءات الرامية إلى استئصال كل ما يعوق « السوق المشتركة معرفة إياها عمليات التبادل الحر، التي تستهدف دمج الأسواق الوطنية لدول الجماعة في سوق واحدة

ونستنتج من « توفر الشروط الضرورية التي تجعلها أقرب ما تكون إلى السوق الداخلية هذا التعريف أن السوق المشتركة هي مجرد مرحلة أولى من مراحل السوق الموحدة. أدت المتغيرات الإقليمية والدولية إلى مراجعة الجماعة لأسلوب عملها، حيث اتضح أنه رغم ما تحقق في إطار السوق المشتركة إلا أن العوائق أمام تحرك عوامل الإنتاج مازالت قائمة، وتساعدت الأصوات مطالبة بإسقاط الحدود الوطنية، وطالب البرلمان الاوروبي

خلال 1983 و 1984 بتعديل اتفاقية روما من أجل إضفاء مزيد من الصبغة الإقليمية على عملية اتخاذ القرار داخل الجماعة، وأكدت المجالس المنعقدة على إدخال إصلاح مؤسستي بما يعزز التعاون الاوروبي والتخلص من التوجهات الحمائية التي أثارها الاضطرابات النقدية والاقتصادية خلال السبعينيات. وبناء على دراسات أجرتها لجان فنية أعدت بقيادة جاك دي لور "كتاب ابيض" تضمن 300 إجراء، استهدف إقامة السوق الموحدة في . 1992 ولتنفيذ هذا المخطط وضعت في . فيفري 1987 ثلاثة أسس للتطوير

أ - إصلاح السياسة الزراعية المشتركة وإصلاح الصناديق الهيكلية لمواجهة تزايد الحاجة إليها، خاصة مع انضمام أعضاء أقل نموا إلى الجماعة في فترة زادت فيها معدلات البطالة؛
ب -إصلاح ميزانية الجماعة بإدخال أكبر قدر من الانضباط وتأمين موارد ذاتية ؛ للجماعة تكفل إنفاق الموارد مع الأهداف المحددة لسنة 1992 ومن جهة أخرى عقدت الجماعة اتفاقية " شنجن " في 19 جوان 1990 بغرض تحقيق حرية تنقل الأشخاص داخل الاتحاد .ليصبح قيد التنفيذ في 26مارس . 1995 ومن أجل .المضي في عملية إقامة السوق الموحدة اتخذت الإجراءات الآتية
1-تنسيق الضرائب بما في ذلك تماثل قواعد الضرائب غير المباشرة وضريبة القيمة المضافة التي ألغيت الحدود أمامها، حيث يجري تحصيلها في بلد الشراء؛
2-تطوير سياسة المنافسة بوضع قواعد جديدة للمعونات الحكومية، وتوفير الشفافية في القواعد الخاصة بمناقصات المشاريع العامة؛

3-تنسيق المواصفات من خلال تعديل نظم الاختبار ومنح الشهادات ومعادلة المواصفات الوطنية ومحاولة تنسيق معايير السلامة والبيئة؛
4-إزالة العوائق الفنية أمام حرية انتقال الأفراد بما في ذلك حرية ممارسة المهنة ومعادلة المؤهلات مع خلق بيئة تشجع تعاون قطاع الأعمال بتنسيق قانون الشركات وتقارب التشريعات حول الملكية الفكرية والصناعية) العلامات التجارية وبراءات الاختراع
5-تحرير أسواق رأس المال والخدمات المالية.

أقر مجلس الوزراء في الأول جانفي 1989 ما يسمى بالسياسة الهيكلية لتحقيق بعض .الأهداف منها

أ -تعزيز التنمية والتكيف الهيكلية للمناطق الأقل تقدما داخل الجماعة (الولايات الفرنسية ما وراء البحار وإحدى عشر منطقة اسبانية، واليونان وايرلندا والبرتغال وثمانى مناطق في إيطاليا)
ب -تعديل هياكل الإنتاج والتوزيع والتجهيز في قطاع الزراعة وتنمية المناطق الريفية؛
ج -مكافحة البطالة خاصة في المناطق النائية.

كما أدخل الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ضمن مفهوم السوق الموحدة كتعبير عن التضامن بين الأعضاء ومناطق الجماعة .وهو ما يعني التنمية المتوازنة وتقليص التباينات الهيكلية بين الأقاليم والدول وتهيئة فرص متكافئة لجميع الأفراد، ويتم هذا أساسا بوسائل مالية من خلال الصناديق الهيكلية، حيث تقرر في فيفري 1988 مضاعفة الإنفاق على السياسات الهيكلية لتنمية

المناطق التي لا تزال متخلفة عن باقي دول المجموعة بتخصيص . 1999 وتشجيع إقامة أنشطة صناعية جديدة في 200 / مليار إيكو للفترة 1993 المناطق النائية لمواجهة البطالة، و تحديث الزراعة في المناطق الريفية الفقيرة، و يجري توجيه هذه الأموال من طرف صندوق التنمية الاقليمية الاوروبي والصندوق الاجتماعي الاوروبي وصندوق الضمان والإرشاد الزراعي وتحضى كل من اسبانيا والبرتغال وايرلندا واليونان بنصيب الأسد من الإنفاق الهيكلي، حيث بلغ دخل الفرد فيها أقل من 90 بالمائة من المتوسط العام للجماعة

وخلاصة القول أنه إذا كان النجاح في إقامة الاتحاد الجمركي قد ساهم في تنشيط عملية التبادل التجاري والسلعي داخل الفضاء الاقتصادي الاوروبي، فإن النجاح في إقامة سوق موحدة أدى من ناحية أخرى إلى تدعيم وتثبيت ما تحقق من نجاح، كما ساهم في إحداث نقلة نوعية في حركة التكامل والاندماج الاوروبي، وذلك بمجموعة من العوامل يمكن إجمالها في فيما يلي

VII-6 الاتحاد النقدي الاوروبي.

اتضح لدول الجماعة الاقتصادية الاوروبية عقب التوقيع على اتفاقية سميثسونيان Smithsonian Agreement في ديسمبر 1971 ، أن هامش تقلب أسعار صرف العملات الاوروبية فيما بينها قد يصل إلى 4.5 بالمئة (2.25) بالمئة ارتفاعا وانخفاضا (عن سعر التعادل بالدولار لذلك عقد محافظو البنوك المركزية للدول التالية: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ اجتماعا في مدينة بازل السويسرية في 10 أبريل 1972 اتفقا بغرض تخفيض هامش تقلب أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض إلى 2.25 بالمئة ارتفاعا وانخفاضا كحد أقصى. أما بالنسبة لهامش التقلب المسموح به بين سعر صرف أي عملة من عملات الدول الاوروبية الست وأية عملة أخرى كالدولار الأمريكي مثلا، فإنه يكون في حدود 4.5 بالمئة تماشيا مع هامش التقلب المسموح به وفقا . لاتفاقية سميثسونيان. عرف هذا التنظيم باسم " الثعبان الاوروبي داخل النفق"

VII-6-1 نشأة النظام النقدي الاوروبي

انضمت بعض العملات الاوروبية إلى تنظيم الثعبان، ففي أول ماي 1972 انضم الجنيه الإسترليني والجنيه الايرلندي والكرونة الدانماركية، إلا أن انجلترا وايرلندا تركتا التنظيم في 23 جويلية 1972 ثم لحقت بهما الدانمارك، إلا أن هذه الأخيرة ما لبثت أن عادت إلى التنظيم في 10 أكتوبر 1972 ، وفي 13 فيفري 1973 انسحبت ايطاليا من التنظيم لعدم قدرتها على إبقاء سعر صرف الليرة داخل الهوامش المسموح بها داخل التنظيم .

1 – تطور النظام النقدي الاوروبي.

أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في 13 فيفري 1971 على تخفيض قيمة الدولار بنسبة 10 بالمئة وأعقبه إعلان السلطات النقدية الأمريكية عدم تدخلها في أسواق الصرف الأجنبي لدعم قيمة الدولار. لذلك قررت ست دول أوروبية هي: ألمانيا وفرنسا والدانمارك وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ؛ السماح بالتعويم المشترك لعملاتها، بحيث تستمر هذه الدول في الإبقاء على هامش التقلب المسموح به لأسعار صرف عملاتها عند نسبة 2.25 بالمئة، وقررت إعفاء بنوكها المركزية من الالتزام بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار . ومعنى هذا ان النفق قد انتهى دوره و بقي نظام الثعبان ورغبة من دول الجماعة في تنظيم وإدارة عمليات تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي، قامت بإنشاء الصندوق الاوروبي

للتعاون النقدي في جوان 1973 ، بمثابة غرفة مقاصة بين البنوك المركزية للدول الأعضاء في تنظيم الثعبان، وقد صادفت الدول التي ظلت في تنظيم الثعبان عدة صعوبات نجمت عن اختلاف معدلات النمو الاقتصادي

، ومعدلات التضخم في كل منها، بالإضافة إلى الطفرة الكبيرة في أسعار البترول سنة 1973 التي سببت عدة ضغوط تضخمية واختلالات في موازين مدفوعات هذه الدول، هذا ما أحدث عدة تعديلات في أسعار التكافؤ لبعض العملات داخل التنظيم.

وقد تركت بعض الدول تنظيم الثعبان، مثل فرنسا التي تركته في 19 جانفي 1974 ثم عادت إليه في 10 جوان من السنة نفسها، ثم تركته مرة أخرى في 15 مارس 1976 ويرجع السبب في إقدام هذه الدول على ترك تنظيم الثعبان إلى السماح لسعر صرف عملتها بأن ينخفض إلى مستوى أدنى من الحد الذي يسمح به تنظيم الثعبان (2.25) بالمئة من سعر التعادل (مما يشجع صادراتها على حساب صادرات الدول الأخرى داخل التنظيم، ومن جهة أخرى رغبة هذه الدول في الاحتفاظ باحتياطياتها النقدية من العملات والذهب وعدم استخدامها في تدعيم قيمة عملتها. كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا التي خسرت احتياطياتها من النقد الأجنبي ما قيمته حوالي 3 مليار دولار في مارس 1976

VII-6-2- آليات النظام النقدي الأوروبي.

لم تكن صعوبات ومشاكل الثعبان الأوروبي عن إلغاء فكرة الاتحاد النقدي الأوروبي، بل تواصلت الجهود والدراسات لإيجاد السبل الكفيلة بتحقيقه، إلى أن توجت باجتماع المجلس الأوروبي في كل من برلين وبروكسل سنة 1978 ، الذي أصدر قراره بالعمل على تنسيق السياسات النقدية والاقتصادية فيما بينها، وبدء العمل بنظام نقدي أوروبي في جويلية 1979 . ويتكون هذا النظام من العناصر الآتية: أ - وحدة النقد الأوروبية ؛ ب - آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية ؛ ج - آليات الائتمان. أ - وحدة النقد الأوروبية.

ECU مع انطلاق العمل بالنظام النقدي الأوروبي تم استحداث وحدة النقد الأوروبية وهي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في ذلك الوقت. كانت المفوضية الأوروبية تتحرى القيمة اليومية للإيكو مقابل العملات الوطنية بالاستناد إلى بيانات البورصة، وتحدد الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة حسب الوضع الاقتصادي للدول، على أن تتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات . ويمكن تغيير تلك الأوزان طبقاً للمحددات الاقتصادية التي تطرأ . والملاحظ أن المارك الألماني يمثل النسبة الكبرى من مكونات العملة الأوروبية ويليه الفرنك الفرنسي.

VII-6-3- معاهدة ماستريخت .

تعد معاهدة ماستريخت التي انعقدت بتاريخ - 9 10 ديسمبر 1991 في المدينة ماستريخت الهولندية من قبل المجلس الأوروبي من أهم المنعطفات التي شهدتها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته، لأن هذه الاتفاقية هي التي حددت مسيرة الاتحاد منذ عام 1992 لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة (اليورو). (ولعل ما يميز هذه القمة عن غيرها أنها جاءت بمعايير صارمة من أجل إيجاد منطقة أكثر استقرار، ليكون الاتحاد قوة اقتصادية لها وزنها في العالم،

حيث وافق قادة الدول خلال هذه القمة على ترقية التعاون والتنسيق فيما بينهم في مجال السياسة الاقتصادية.

VII-6-4 البنك المركزي الأوروبي، هو واحد من أهم البنوك المركزية في عالم. وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية للإتحاد الأوروبي ، ومن أهم مكونات هذه السياسة الحفاظ على قيمة اليورو أمام العملات الأخرى، وبذلك أطلق على البنك المركزي الأوروبي "بنك البنوك المركزية في الإتحاد الأوروبي"؛ حيث يشرف هذا البنك على أداء البنوك المركزية في الدول الأعضاء، وذلك باعتباره مؤسسة "فوق قومية" -أي مؤسسة- super national ، والسطور التالية تشرح نظام البنك المركزي الأوروبي: كيف نشأ؟ وكيف يعمل؟ وكيف يدار؟ وما هي أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها لتحقيق أهدافه، وخاصة الحفاظ على قيمة العملة الأوروبية الموحدة اليورو بدأ البنك المركزي الأوروبي عمله فعلياً في يناير 1999 م بعد أن اتفقت الدول الأعضاء على نظام عمل هذا البنك في مايو 1998 م ، ويقع مقر البنك في مدينة فرانكفورت الألمانية، حيث يوجد البنك المركزي الألماني البوندسبانك أشهر البنوك المركزية في الدول الأوروبية، ويُعدّ البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للإتحاد الأوروبي التي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الأعضاء، وتعمل على الحد من الازدواجية في السياسات النقدية المطبقة في هذه الدول؛ بحيث يؤدي هذا التنسيق بين السياسات النقدية إلى تحقيق استقرار أسعار صرف اليورو أمام العملات الأخرى في الأسواق النقدية.

ويتكون البنك المركزي الأوروبي من مجلس إدارة به مجلسان هما: مجلس المحافظين، والمجلس التنفيذي.

ويحضر محافظ البنك المركزي الأوروبي بصورة دورية اجتماعات مجلس الوزراء الأوروبي، وكذلك يحضر رئيس مجلس الوزراء الأوروبي اجتماعات مجلس المحافظين، وهو المجلس الذي يقدم استشاراته بشأن ترتيبات أسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الأعضاء. ويبلغ رأس المال المكتتب فيه للبنك المركزي الأوروبي 50 مليار يورو، تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متفاوتة تتوقف على نسبة سكان الدولة إلى إجمالي سكان الإتحاد الأوروبي، وكذلك حسب نسبة مساهمة الدولة في إجمالي الناتج المحلي للإتحاد، ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطيات من النقد الأجنبي وإدارتها وتوظيفها، ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20% لديه، وتوزيع نسبة 80% على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك.

جدول : نسبة مساهمة الدول الأوروبية في رأس مال البنك المركزي الأوروبي

الدولة	نسبة المساهمة في رأس مال المركزي الأوروبي (%)
1 بلجيكا	2.5280
2 ألمانيا	18.3670
3 استونيا	0.1968
4 أيرلندا	1.1754
5 اليونان	1.7292
6 اسبانيا	8.3391
7 فرنسا	14.2061
8 إيطاليا	11.8023
9 قبرص	0.1503
10 لاتفيا	0.2731

0.4059	ليتوانيا	11
0.2270	لوكسمبورغ	12
0.0732	مالطة	13
4.0677	هولندا	14
2.0325	النمسا	15
1.6367	البرتغال	16
0.3361	سلوفينيا	17
0.8004	سلوفاكيا	18
1.2708	فنلندا	19

نسبة المساهمة في رأس مال المركزي الأوروبي (%)	الدولة	
0.8511	بلغاريا	1
1.6172	جمهورية التشيك	2
1.4986	الدنمارك	3
0.5673	كرواتيا	4
1.3348	المجر	5
5.2068	بولندا	6
2.4470	رومانيا	7
2.5222	السويد	8
14.3374	المملكة المتحدة (بريطانيا)	9

وظائف ومهام البنك المركزي الأوروبي

- فيما يلي تلخيص بسيط لأهم وأبرز المهام والوظائف التي يقوم بها البنك المركزي الأوروبي:
- كأى بنك مركزي آخر، يهدف البنك المركزي الأوروبي إلى الحفاظ على استقرار الأسعار في منطقة اليورو، وحماية القوى الشرائية من التآكل نتيجة ارتفاع الأسعار وازدياد التضخم، وتحديد المخاطر داخل منطقة اليورو.
- يهدف المركزي الأوروبي إلى ضمان استقرار سعر الفائدة بحيث تكون زيادة أسعار المستهلكين، أقل من أو تساوي 2% سنويا.
- يعتمد البنك المركزي السياسة النقدية لمنطقة اليورو بمعاونة البنوك المركزية الوطنية الأخرى للدول الأعضاء.
- يعمل على تحديد سعر الفائدة والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، دون إغفال مؤشرات هامة كمؤشر العائد والأرباح، مؤشر أسعار استيراد السلع، ثقة المستهلكين، ومؤشرات الأجور، بما يحافظ على تحقيق معدلات نمو مناسبة وفقا للنتائج الصادرة عن تلك المؤشرات.
- المحافظة على توازن أسعار الصرف من خلال تحديد احتياطات النقد الأجنبي عن طريق بيع وشراء العملات المختلفة.
- مراقبة النظام البنكي في البنوك المركزية للدول الأعضاء والمحافظة على استقرارها.

- دعم المؤسسات الائتمانية التي تعمل في دول الاتحاد الأوروبي للمعايير الوقائية الدولية وفقا للجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية الواقعة في سويسرا.
- إصدار أوراق البنكنوت وصك الوحدات المعدنية لليورو.
- مراقبة أداء المؤسسات الائتمانية في الإتحاد الأوروبي من حيث المنح وإجراءات المتابعة والالتزام بالمعايير المتفق عليها وفقا للنظام المتبع في البنك المركزي الأوروبي.
- دعم ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وتحديد كيفية إدارتها وتوظيفها، حيث يقوم البنك بتوزيع الأرباح الناتجة عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20% وتوزيع ما يقرب من 80% على البنوك المركزية الأوروبية حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك.